متاحة بموقع

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

إعادة التموضع كمقترب للاستفزاز
نمط محير في استراتيجية العلاقات العراقية – الأمريكية

د. علي فارس حميد
كرار نوري حميد

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

إعادة التموضع كمقترب للاستفزاز
نمط محير في استراتيجية العلاقات العراقية - الأمريكية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، شؤون إقليمية ودولية

د. علي فارس حميد / أستاذ الدراسات الدولية والاستراتيجية_ جامعة النهرين

كرار نوري حميد / تدريسي وباحث_ جامعة تكريت

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

شهدت الساحة العراقية تحوّلات استراتيجية دقيقة نتيجة إعادة تموضع القوات الأمريكية، في إطار التحوّل التدريجي من مهام قتالية مباشرة إلى مهام تدريبية واستشارية ثنائية، بالتنسيق مع حكومة بغداد عبر «اللجنة العسكرية العليا (HMC)"، بعد أن أعلنت الحكومة العراقية رغبتها في إنهاء عمل التحالف بحلول أيلول/سبتمبر 2025، مع الإبقاء على شراكات أمنية محدودة. في المقابل، تتعامل وزارة الدفاع الأمريكية مع هذا الانتقال باعتباره مشروطاً، إذ يعتمد على مستوى التعاون العسكري الثنائي والتقييم الدوري للوضع الأمني.

يتزامن هذا التحوّل مع تفاعلات إقليمية معقدة، أبرزها التصعيد الصهيوني في سوريا واستهداف مراكز استراتيجية داخل العمق الإيراني، إلى جانب التمدد التركي-القطري في شمال سوريا، الذي يعتمد على أدوات مدنية واقتصادية منخفضة الكلفة مثل تطوير البنية التحتية، والإسكان، وتعزيز التجارة العابرة للحدود، وتمويل المشاريع التنموية والرواتب المدنية. وتشكل هذه الديناميات تحديات مباشرة للعراق، خصوصاً في مناطق الحدود الحساسة مثل القائم-البوكمال ونينوى وسنجار، حيث تتفاعل حركة الجماعات المسلحة، وتدفّقات التهريب، وتأثيرات التجارة مع تغيّرات القدرات العسكرية والدور الاستشاري للتحالف الأمريكي.

تُسلّط هذه الورقة البحثية الضوء على تداعيات الانسحاب الأمريكي الجزئي على الوضعين الأمني والاقتصادي في العراق، مع تحليل العلاقات بين التحوّلات العسكرية، التدخلات الإقليمية، والتمدّد المدني-الاقتصادي التركي-القطري. كما تستكشف الدراسة السيناريوهات المحتملة لانعكاسات هذه التفاعلات على الأمن القومي العراقي.

أولاً: فهم الاستفزاز

إن استخدام الاستفزاز في إدارة التفاعلات بين الدول ليس ظاهرة جديدة، إلا أنه أصبح أداة أكثر شيوعاً في الآونة الأخيرة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل، من أبرزها بروز العديد من الصراعات الإقليمية بشكل أكثر حدّة، في وقت لم يعد فيه خوض الحروب النظامية حاسماً في تسوية الصراعات. فكما يقول كريستوفر كوكر في كتابه "الحرب في عصر المخاطر" إن: "أحد المخاطر الرئيسية هو المخاطرة بكل شيء في المعركة. ليس الأمر أننا قد نخسر، بل قد ننتصر، وعندها فقط نكتشف أن الصراعات لا تُحسم جميعاً من خلال المواجهات في أرض المعركة، فكثيراً ما تُحسم بعيداً عنها أو من دونها"، وهو ما يعني أن الفاعلين الدوليين يلجؤون إلى أساليب أخرى لإدارة مصالحهم كما يرونها، ومن ذلك الاستفزازات.[1]

إن كلمة «استفزاز» تعني «أي فعل يُثير غضب الخصم أو الشخص أو المؤسسة أو الدولة المُستهدفة. في الواقع، أصل الكلمة الإنجليزية مشتق من الكلمة اللاتينية التي تعني «التحدي» والتحريض، والمضايقة. يشير هذا المصطلح إلى القدرة على إحداث رد فعل سلبي، أو استفزاز شخص ما، أو محاولة إغضابه [2]، يُعد مفهوم الاستفزاز شائعاً بشكل خاص في علم النفس، ومعناه متشابه تقريباً في تطبيقات العلوم السياسية. ووفقاً للعديد من علماء النفس، فإن الشخصية او القضبة الاستفزازية محاولة إثارة شيء ما في الطرف الآخر من خلال الأقوال أو الأفعال فهم يعرفون الأمور التي تُثير وتزيد انفعالات افراد - جماعات

1. كريستوفر كوكر، الحرب في عصر المخاطر سلسلة دراسات مترجمة 47 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011) ص 163
2. تعريف ومعنى استفزاز في معجم المعاني الجامع - معجم عربي، ينظر الى الرابط:
https//:www.almaany.com/ar/dict/ar-ar%/D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%B2%D8%A7%D8%B2/

-دولة واللجوء إلى هذا الأسلوب لجذب الانتباه أو إثبات تميزه. وقد يكون الاستفزاز عفوياً وغير مقصود وأن أبرز طرق الاستجابة للاستفزاز هي إما الالتزام بمبدأ مواجهة المُستفز، أو تجاهله بعدم الاستجابة، أو مواجهة الأدلة القاطعة في حالات الاستفزاز القصوى، أو التساوي في جميع الجوانب مع طبيعة الاستفزاز.[3]

ثانياً: التوجّه الأمريكي: تحوّلات مظاهر النفوذ والحركة

إن وجود العراق بشكل خاص ضمن نطاق اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، باعتباره جزءاً من استراتيجيتها الأوسع في الشرق الأوسط، يتطلّب منه أن يعلن موقفه تجاه الولايات المتحدة. فالسياق المنطقي يحتم على العراق تبنّي المسار الاستراتيجي الأول، وهو التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو المضي في شراكة استراتيجية موسَّعة لتحقيق مكاسب كبرى تتضمّن الضمانات الأمنية والعوائد الاقتصادية، مقابل ألّا يكون العراق مُضِرّاً بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

ويتجسّد ذلك بالنسبة للعراق في بُعدين: الأول يتمثّل بالنشاط الرسمي المباشر عبر الحكومة العراقية، والثاني من خلال النشاطات غير الرسمية المتمثّلة بتوظيف شركات العلاقات العامة، إضافةً إلى الشخصيات أو المراكز المؤثّرة في أروقة السياسة الأمريكية.[4]

3. Rodger Baker, Geopolitics and the Pitfalls of Provocation, Forbes Media LLC, Oct 20, 2015, in URL:
https://www.forbes.com/sites/stratfor/2015/10/20/geopolitics-and-the-pitfalls-of-provocation/

4. انس سعد عبد العزيز، العراق وإدارة التوازن المفقود: كيف يعزز العراق مكانته في الاستراتيجية الامريكية؟ تقدير موقف، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2024، ص 6.

تأثرت العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والعراق، منذ عام 2003، بسلسلة من التحديات الأمنية والسياسية التي خلقت بيئة غير مستقرة حدّت من قدرة الطرفين على بناء شراكة استراتيجية مستقرة. فقد واجه العراق، خلال السنوات الماضية، صعوبات كبيرة في ترسيخ سلطة الدولة، وضبط الجماعات المسلحة، وتوحيد القرار الأمني، وهو ما انعكس سلباً على فاعلية التعاون العسكري مع الجانب الأميركي وكدلالة يمكن توظيف مصفوفة لبيان استراتيجية العراق تجاه الولايات المتحدة الامريكية وطبيعة التوجه كما مبين ادناه:

الوضع العام للتوجه		
الفرص (تحجيم الدور)	نقاط الضعف	العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية
- العراق خاض حرباً موسعة مع التنظيمات المسلحة بمساعدة إيرانية -روسية وحقق انتصارات ميدانية - العلاقات والمصالح محدودة بين كل من العراق والولايات المتحدة الامريكية - المباشرة في رسم دور جديد لنهج العلاقات من خلال دعم العراق دولياً.	- رفض التعاون بين الفصائل العراقية والحكومة والولايات المتحدة مما يمهد طريقاً مسدوداً - ضعف اللوبي في التأثير على القرارات الامريكية - الولايات المتحدة الامريكية لم تقدم مستويات حاسمة بالرغم من كونها تمتلك نفوذ واسع	
نقاط القوة (اعادة التمهيد)	التحديات (المستنقع)	
الالتزام الامريكي المتسارع يفضي الى تحقيق نتائج وتكوين موقف قوة لصالحها في العراق، من خلال وجود لوبي مؤثر. - الولايات المتحدة الامريكية هي الشريك الاكبر والرئيسي للحكومة العراقية ولها القدرة في استغلال الدور لتحقيق مبادرات استقرار شاملة. - التوزان الشامل قد يفضي تحقيق اهداف عليا	- وصول العلاقات لطريق مغلق بالرغم من حجم الانفاق العسكري، وحتى النجاح يفضي الى تكاليف ثقيلة وجهد ثابت. - العراقيين يبقى دورهم ممانعين للنفوذ الامريكي ونتيجة لذلك الفشل في الوصول الى استقرار دائم. - استمرار العقوبات الامريكية على العراق نتيجة مساعدة ايران وتمويلها قد يستهدف منشئات حيوية كالبنك المركزي او سلطة الطيران المدني والخ..	

إن تعدّد مراكز القوى داخل العراق وتضارب المصالح السياسية بين الأطراف الفاعلة، أسهما في إضعاف موقف الحكومة العراقية تجاه تنظيم العلاقة مع القوات الأمريكية، وخلقا حالة من الغموض والتردّد في صياغة سياسة دفاعية مستقلة وواضحة. كما أن تصاعد الهجمات ضد المصالح الأمريكية، وانتشار التهديدات الأمنية، دفعا واشنطن إلى التركيز على حماية قواتها وإعادة تموضعها في مناطق أكثر أماناً، الأمر الذي قلّل من فاعلية مهام التدريب والدعم اللوجستي المقدَّمة للقوات العراقية.

وفي هذا السياق، لم تَعُد العلاقة العسكرية بين بغداد وواشنطن قائمة على مبدأ الشراكة الاستراتيجية، بل تحوّلت إلى علاقة محكومة بالضغوط والسياقات الظرفية، التي لا تضمن الاستمرار أو التماسك على المدى البعيد. وقد أدّى ذلك إلى تصاعد الدعوات داخل العراق، سواء من جهات سياسية أو من قطاعات شعبية، للمطالبة بإنهاء الوجود العسكري الأمريكي. وترافقت هذه الدعوات مع ضغوط داخلية في الولايات المتحدة نفسها، تطالب بتقليص الانخراط العسكري الخارجي، خصوصاً في البيئات التي لا توفّر ضمانات كافية لحماية المصالح الأمريكية أو تحقيق استقرار دائم.[5]

وتُظهر الاستراتيجية الأمريكية في العراق اتجاهاً واضحاً نحو إعادة هيكلة الوجود العسكري، يقوم على تقليص الانكشاف المباشر للقوات الميدانية، والاكتفاء بوجود محدود ذي طبيعة تدريبية واستشارية. ويعكس هذا التوجّه إدراكاً أمريكياً متزايداً لتكاليف الانخراط الطويل في الساحة العراقية، ورغبةً في تفادي الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة مع القوى المحلية والإقليمية المؤثرة. ويمكن تناول أهم المؤشرات المتصلة

5. بلال وهاب، سيناريوهان صعبان للعلاقات الأمريكية العراقية، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، 2024، ينظر الى الرابط:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/synary-whan-sban-lllaqat-alamrykyt-alraqyt

بملامح هذه الاستراتيجية من خلال:

1. **تنويع البدائل وتقليل التكاليف**

يعد هذا المبدأ واحداً من أهم تفضيلات الرؤية الاستراتيجية لإدارة الرئيس دونالد ترامب، وقد برز اعتماد واشنطن على مجموعة من الأدوات ذات الطابع التقني والاستخباري ضمن هذا المبدأ، من بينها:

- الاستخبارات والقدرات المعلوماتية التي تسمح بمراقبة تحركات الجماعات المسلحة وإعادة تقييم دوري للوضع الأمني عبر تشخيص القدرات العراقية في مجال ضبط الأمن.
- الطائرات المسيّرة كوسيلة للضربات الدقيقة والاستطلاع منخفض التكلفة. وهو ما يمثل أهم الصعوبات التي تتعامل معها الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ارتفاع درجة المخاطر المتصلة بالطائرات المسيرة وضرورة التعامل معها بوصفها مورد للقوة العراقية مقابل التحديات الإقليمية.
- تمكين القوات العراقية من خلال التدريب والتسليح، لضمان استمرار مواجهة تنظيم داعش من دون الحاجة إلى تدخل أمريكي مباشر واسع النطاق.

2. **مخاطر التحول البنيوي في العلاقة**

رغم ما يتيحه هذا النهج من خفض في الأعباء المادية والبشرية، فإنه يظل محفوفاً بعدة مخاطر، لعلّ في مقدمتها طبيعة الأزمات الداخلية في العراق. إذ تتزامن عملية سحب القوات الأمريكية مع مخاوف متزايدة بشأن تطوّرات الأوضاع في سوريا وتمدد الكيان الصهيوني، فضلاً عن تعقيدات العلاقة بين فصائل المقاومة والحكومة فيما يتعلّق بمسائل السيادة وقضايا السياسة الخارجية، الأمر الذي ستكون له تداعيات مباشرة على الأمن القومي العراقي.

وإلى جانب ذلك، يمكن ملاحظة الفجوات الأمنية في بعض المناطق الحدودية، وهو ما ينطبق بشكل خاص على محافظات مثل الأنبار ونينوى، التي تُعَدّ أكثر عرضة لعودة نشاط التنظيمات المتطرّفة، بحكم طبيعتها الحدودية واتساع مساحتها وصعوبة السيطرة الأمنية الكاملة عليها.

3. **حساسية توقيت الانسحاب**

تكشف وتيرة الهجمات المتصاعدة ضد القواعد والمصالح الأمريكية منذ عام 2023 أنّ مسألة الانسحاب ليست مجرد قرار عسكري، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة واشنطن على إدارة التوازن بين تقليل الوجود العسكري والحفاظ على الحد الأدنى من الردع. وهنا تبرز أهمية التوقيت الزمني لهذا القرار؛ إذ إن تسريع الانسحاب قد يفوق أحياناً قدرة المؤسسات العراقية على سدّ الفراغ، في حين أن الإبطاء المفرط قد يفاقم الضغوط السياسية والأمنية على كلٍّ من الحكومة العراقية وواشنطن نفسها.

ثانياً: العراق: التحديات السيادية والمخاطر الأمنية

يُعَدّ ملف خروج القوات الأجنبية، وفي مقدمتها القوات الأمريكية، من أبرز أولويات المنهاج الحكومي لرئيس الوزراء محمد شياع السوداني. وقد صوّت مجلس النواب على هذا التوجّه باعتباره خياراً وطنياً يستند إلى مطلب شعبي وسياسي يهدف إلى استعادة القرار السيادي. غير أنّ هذا القرار لا يمكن النظر إليه كمسار داخلي بحت، بل يجب قراءته في إطار بيئة إقليمية متشابكة ومعقدة، إذ يتداخل المتغيّر المحلي بالإقليمي والدولي على نحو يجعل العراق أمام معادلة دقيقة بين تعزيز الاستقلالية وتفادي الانكشاف الأمني.

ومن الناحية السياسية، يسعى السوداني إلى تثبيت صورة الحكومة كقوة فاعلة قادرة على إدارة ملفات حساسة من دون الارتهان للتحالفات الخارجية. فالانسحاب يمنح زخماً لخطاب السيادة، ويعيد ترتيب العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن صيغة «شراكة ثنائية تدريبية واستشارية» بدلاً من الوجود القتالي المباشر. وهذه الخطوة قد ترفع منسوب الثقة بين الدولة والمجتمع، وتخفف من الضغوط الداخلية التي تمارسها بعض القوى السياسية المعارضة لاستمرار الوجود الأجنبي، خاصة وأن المهام القتالية للتحالف الدولي لم تعد ضرورية بسبب الاستقرار الأمني الذي يشهده العراق.

أما على المستوى الاستراتيجي، فإن السيادة ليست مجرد انسحاب عسكري، بل ترتبط بمدى قدرة الدولة على ملء الفراغ الأمني الذي قد ينشأ بعد الانسحاب. وهنا يبرز السؤال المركزي: هل يمتلك العراق البنية المؤسسية الكافية لإدارة أمنه من دون دعم التحالف الدولي؟

ثالثاً: التحليل البنيوي

من الناحية العسكرية، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في العراق إلى تقليص التعرض العسكري المباشر، مع الحفاظ على المرونة في التعامل مع التهديدات الإقليمية والداخلية. فالمخاوف من توجيه الجمهورية الإيرانية ضربات إلى الكيان الصهيوني في سوريا تُعد واحدة من المخاوف الرئيسية للإدارة الأمريكية.

ومقابل الضربات الإسرائيلية في سوريا وامتدادها أحياناً داخل إيران، تزداد مخاطر ما يُعرف بـ «الارتداد الحدودي» على نقاط عابرة مثل القائم-البوكمال، ويؤثر ذلك مباشرة على أسعار النفط وتكاليف النقل البحري. وهو ما يتطلب سياسات أمنية متكاملة من قبل العراق، تجمع بين الأمن الحدودي، وحماية البنى التحتية للطاقة، وتعزيز الشراكات

الاستخباراتية والدبلوماسية.[6]

رابعاً: المخاطر الرئيسة في نطاق البيئة الاستراتيجية

يمكن تشخيص أبرز المخاطر التي تتصل بالأمن القومي العراقي بسبب طبيعة التوقيتات الأمريكية لسحب القوات العسكرية إلى مخاطر عدة، تتطلب مراعاة من قبل الخبراء والمختصين للتعامل معها وفق منهجية تضمن الحسابات المنطقية الضرورية والمحتملة لبيئة العمليات، إذ يمكن تشخيص هذه المخاطر على وفق المؤشرات الآتية:

1. فراغ أمني محتمل جراء تقليص الوجود الأممي/الأمريكي، خصوصاً إذا سُرّع الانسحاب قبل بلوغ القدرات العراقية مرحلة «الاستقلال العملياتي».
2. ارتدادات عبر الحدود نتيجة العمليات الصهيونية في سوريا وردود الفعل الإيرانية، ما قد يخلق ضربات عابرة للحدود أو موجات نزوح. وهذا الجانب يعد من مخاوف الجمهورية الإيرانية بسبب التواجد الصهيوني القريب جغرافياً من الحدود العراقية.
3. صدمات سوقية وارتفاع تكاليف النقل تشمل تقلبات في أسعار النفط أو تداعيات على الجوانب ذات الصلة بالتأمين.

وبالرغم من أن قرار انسحاب القوات الأجنبية، وفي مقدمتها القوات الأمريكية، جاء استجابةً لاعتبارات وطنية عراقية وضمن التزامات الحكومة المعلنة في منهاجها الوزاري، فإن البيئة الإقليمية المحيطة بالعراق ما تزال تنطوي على مستويات عالية من التهديد لأمنه القومي. ويعود ذلك بصورة رئيسة إلى استمرار السلوك الإسرائيلي خارج أطر قواعد الاشتباك التقليدية، بما يفتح المجال أمام تحويل الإقليم إلى ساحة

6. U.S.-led coalition mission in Iraq to end by September 2025 https://www.reuters.com/world/coalition-military-mission-iraq-end-by-sept-2025-us-iraq-say-2024-09-27/?utm

صراع مفتوح متعدد الأطراف. وفي هذا السياق، يواجه العراق تحدياً مضاعفاً يتمثل في غياب منظومات متكاملة للدفاع الجوي القادرة على تأمين أجوائه الوطنية واعتراض الاختراقات الجوية، الأمر الذي يجعله أكثر عرضة للتداعيات العسكرية والسياسية المترتبة على التصعيد الإقليمي.

خامساً: تقييم بنية المتغيرات المؤثرة في الأمن القومي

يشير التحليل الاستراتيجي إلى أن إعادة تموضع القوات الأمريكية في مناطق الشرق والشمال الشرقي من سوريا، مع الاحتفاظ بقدرة تنفيذ ضربات سريعة ومحددة ضد تنظيم داعش، يتقاطع زمنياً مع تصاعد وتيرة العمليات العسكرية الصهيونية في العمق السوري، ولا سيما تلك الموجهة نحو أهداف استراتيجية مرتبطة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية. إن هذا التداخل في الأدوار والعمليات العسكرية يضاعف من حدة المخاطر الأمنية التي قد تطال العراق بصورة مباشرة، خصوصاً في المناطق الحدودية المشتركة مع سوريا، والتي تُعد مساحات حيوية لمرور المجموعات المسلحة وخطوط الإمداد العابرة للحدود، مما يجعلها بؤراً محتملة لعدم الاستقرار وارتدادات الصراع الإقليمي. ومع تراجع التواجد الأمريكي المباشر، تتضاءل قدرة الردع المباشر، مما يترك مجالاً أمام تنظيمات إرهابية مثل جماعات داعش لاستغلال أي فراغ أمني محتمل. إضافة إلى ذلك، يولّد التصعيد الإقليمي ذبذبات اقتصادية مباشرة على العراق. ومن أهم المسائل التي أسهمت في منع الكيان الصهيوني من توجيه ضربة مباشرة للعراق أثناء الحرب مع الجمهورية الإيرانية هو وجود القوات الأمريكية والتزامات العلاقة بموجب التحالف الدولي.[7]

7. الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق: تحديات وسيناريوهات، مركز الامارات للسياسات، من خلال الرابط
https://www.epc.ae/ar/details/scenario/alinsihab-alaskari-al-amriki-min-aliraq-tahadiyat-wasinariuhat

يمكن تحديد ثلاث متغيرات رئيسة تؤثر على الوضع العراقي:

1. التموضع الأمريكي: إن إعادة تموضع القوات مع ضعف جاهزية مراكز الدفاع الجوي العراقي ستزيد من التهديدات العسكرية على العراق، الأمر الذي يستدعي تبني استراتيجيات عسكرية واضحة تحدد مستوى الالتزام في هذا المجال وفقاً للاتفاقيات الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.
2. التصعيد الصهيوني: إذ أن الهواجس الأمنية غير المستقرة وفقاً لطبيعة التفاعلات القائمة يمكن أن تزيد من نوايا الكيان الصهيوني في التمدد الجغرافي لأجل تغيير مراكز العمق العسكري بالنسبة لها، بعد الضربات الصاروخية الإيرانية.
3. الحدود العراقية الحساسة: إن مناطق القائم-البوكمال والأطراف الشمالية والشرقية للعراق، التي تشكل مساراً أساسياً لعبور المجموعات المسلحة وطرق الإمداد، يمكن أن تعد نقاط ارتكاز حرجة للرقابة الأمنية.

سادساً: احتمالات مستقبلية قادمة

إن السعي لوضع احتمالات مستقبلية ليس سوى رسم صورة تقريبية للحدث القادم، وحالة التوقع تستلزم احتساب العواقب أكثر من الإمكانيات والفرص، على اعتبار أننا نفترض دوماً حصول الأحداث السيئة حتى لو كانت المعلومات عنها هامشية وغير واضحة المعالم.

وفي هذا الإطار، يشير علماء التوقع إلى قاعدة 80/20، والتي تعني أنّ 80% من النتائج تعتمد على حوالي 20% من الأسباب. أي أنّ فهم الأسباب قد يؤسّس للعديد من الاحتمالات المهددة والمؤثرة. وإن وضع التوقع دائماً يحمل جوانب الصواب والخطأ، على العكس من التنبؤ، فهو أمر قطعي متحقق الحدوث.

وبناءً على ذلك، يمكن تأسيس مجموعة من الاحتمالات المستقبلية لعملية التوقع، على الرغم من صعوبة التعامل مع طبيعة الأحداث التي تشهدها المنطقة بسبب تسارع حركة المتغيرات المرتبطة بها، فضلاً عن تبدل أولويات المصالح الأمنية والاقتصادية. ومع ذلك، يمكن التعامل مع احتمالات عدة في مجال هذا التقييم، وتشمل:

- نطاق منخفض المخاطر: يشمل استمرار الضربات الصهيونية بمستوى محدود، مع انسحاب أمريكي تدريجي، واستقرار الحدود، واستقرار أسعار النفط.
- نطاق متوسط المخاطر: يشمل زيادة محدودة في وتيرة الضربات الصهيونية، نشاط جزئي للجماعات المتطرفة، انسحاب أسرع للقوات الأمريكية، تذبذب أسعار النفط، وزيادة الهجمات على الحدود.
- نطاق مرتفع المخاطر: يشمل تصعيداً واسعاً في العمق الإيراني وسوريا، انسحاباً سريعاً للقوات الأمريكية، موجة عنف متعددة الجبهات، نزوحاً جماعياً، تعطيل صادرات النفط، وتهديد الاستقرار السياسي والاقتصادي.

بالرغم من السيناريوهات التي تم تناولها، إلا أنّه يجب، بمقاربة تحليلية، بناء سلسلة من أربع احتمالات تخص الشأن العراقي نتيجة إعادة التموضع:

الاحتمال الأول: عراق مستقر (الحالة الافضل)

يقوم هذا الاحتمال على استمرار نجاح الحكومة في إعادة السيطرة وزمام المبادرة على حساب توظيف الفرص وهو ما يتزامن بضعف

التنظيمات المسلحة وإضافة الى وجود اتفاقية الإطار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية عام 2008، تكمن رؤيتها في عراق مستقر وبالإضافة تنسيق جهود القوى الدولية الأخرى كالصين وروسيا بدعم المشاريع التنموية والاقتصادية، وجهود الدول الإقليمية المجاورة فقد ادخرتا اسلوباً جديداً بالرغم من حالة الصراع الدائرة في المنطقة الا انها كانت ولا زالت تدعم العراق واستقراره

الاحتمال الثاني: فقدان الحليف (الحالة الأسوء)

هذا الاحتمال يستند إلى غياب الحليف الأمني (الولايات المتحدة الأمريكية)، أي غياب الأمن في الداخل والخارج، بفتح ساحات اشتباك متعددة فيما بينها، إضافة إلى وجود عقوبات اقتصادية وقطع الدعم الخارجي، مما يكون مؤثراً على الوضع الداخلي. فالجماعات المسلحة ستكون نشطة ومستغلة في مناطق بؤر التوتر. فالمستوى الأول للتحديات هي العسكرية في مجال الدفاع الجوي والذي يشمل: غياب المنظومات المتقدمة: إذ يفتقر العراق إلى شبكة دفاع جوي متكاملة بعيدة المدى قادرة على التعامل مع الطائرات الشبحية أو الصواريخ الباليستية والمجنّحة، فضلاً عن مواجهة صعوبات كبيرة في مجال تحديد مصادر الاستهداف ، بالإضافة الى التبعية التكنولوجية: الاعتماد شبه الكامل على أنظمة تقليدية (رادارات قصيرة المدى، منظومات سوفيتية قديمة) يجعل الاستجابة محدودة، فضلاً عن أن العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية أسهمت في الاعتماد الكامل على قوات التحالف دون اللجوء إلى بناء منظومة دفاعية تساعد القوات المسلحة العراقية في هذا المجال.

واخرها ضعف التكامل المؤسسي: غياب غرفة عمليات مركزية تربط الدفاع الجوي بالقوات البرية والجوية والتي تتطلب إدارة من قبل القائد العام للقوات المسلحة لتشخيص أهم مجالات التكامل في قيادة العمليات وضرورة اللجوء إلى استراتيجيات جديدة تؤمن نقاط الضعف اما المستوى الثاني ويشمل هذا المستوى التحديات في مجال الاستخبارات وتتضمن: الفراغ العملياتي: غياب الغطاء الجوي الأمريكي (مسيّرات، مقاتلات) قد يسمح بعودة جيوب تنظيم داعش في مناطق صحراوية وجبلية وعرة (الأنبار، نينوى، ديالى). ضعف القدرات اللوجستية: القوات العراقية تواجه تحديات في الإمداد السريع، النقل الجوي، والاستخبارات الميدانية التي كانت توفرها الولايات المتحدة الأمريكية عبر التنسيق مع القوات المسلحة العراقية.

الاحتمال الثالث: الجمود الحكومي (الحالة المتوقعة)

يستند هذا الاحتمال إلى عجز الحكومة عن تغيير الواقع الميداني، وذلك بسبب دخول وقت الانتخابات وتعطيل العمل التشريعي والتنفيذي لما قبل يوم الانتخابات، وان تكون حكومة تصريف أعمال. بالإضافة إلى ذلك، هناك توافق إقليمي ودولي على عدم تغيير التوازن القائم في العراق، مما سيرسم عملية انهيار مبكر نتيجة الضغوط الاقتصادية، مثل العقوبات الأمريكية المفروضة على شركات وأشخاص في العراق، والنظر إليه من دائرة فقدان الثقة الدولية، مما قد يهدد السيولة النقدية اللازمة لتوفير رواتب الموظفين.

كما يتضمن الاحتمال احتمالية دعم الولايات المتحدة الأمريكية لجماعات مسلحة غير نظامية لمجابهة الحكومة، بالإضافة إلى التهديد الصهيوني بانكشاف الأجواء العراقية بدون دعم التحالف الدولي. وبناءً على ذلك، فإن احتمال انتقال ساحة الصراع إلى العراق يُعد قريباً بشكل كبير.

الاحتمال الرابع: التسوية السلمية (الحالة الإضافية)

يقوم هذا الاحتمال على استمرار الوضع الراهن من خلال قيام الحكومة العراقية بالتسوية مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى، مع التأكيد على حماية السيادة العراقية أرضاً وجواً، بالإضافة إلى التعاون التام مع مختلف الأطراف دون انجرار العراق إلى ساحة صراع جديدة.

وبذلك، يمكن القول إن عملية وضع أربع احتمالات للتوقع هي دلالة، كما بينته الدراسات المستقبلية بالفرضية المثبتة، أي أنّ إحدى هذه التوقعات سوف تكون صحيحة، على أن يبدأ عامل الزمن من 1-5 سنوات من الآن. وبناءً عليه، يمكن وضع مجموعة من القيم المتكونة من (+، 0، -) لكل واحدة من القوى المحركة للاحتمالات المتوقعة، بحيث تكون (+) قيمية إيجابية متوقعة وحاصلة، وعلامة (-) سلبية أو ضعيفة، أما (0) فتمثل حالة الحياد أو عدم وجود تغيير، كما هو مبين في الجدول أدناه.

توقعات العراق وتحدي الاختيار				
الادوات	الحالة الأفضل	الحالة الاسوء	الحالة المتوقعة	الحالة الإضافية
القوى المحركة	عراق مستقر	فقدان الحليف	الجمود الحكومي	التسوية السلمية
فاعلية الحكومة العراقية	+	-	+	+
قوة حركة الجماعات العراقية	٠	+	+	+
الدعم الدولي للحكومة	+	-	-	-
الدعم الإقليمي للحكومة	+	-	-	٠
قضايا متنوعة (مخدرات، مياه، تهديدات)	-	+	+	٠

تختلف احتمالية السيناريوهات من حيث درجة الاحتمال، وفقاً لطبيعة التطورات التي قد ترافق توجهات القوى المؤثرة في المشهد، ودرجة الالتزام التي يمكن أن تبديها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الاحتمال الثالث هو الأكثر استبعاداً من حيث التوقع، بالمقارنة مع المخاطر التي قد تتشكل في ضوء الاحتمال الأول أو الثاني.

سادساً: إدارة المخاطر ضمن الرؤية والاستجابة

إن واحدة من أهم معايير الاستجابة للتحولات الإقليمية في ضوء التموضع الجديد للقوات الأمريكية يفترض أن يكون لدى المؤسسات الأمنية قدرة على قياس مستوى التقدم في إدارة المخاطر الأمنية والتعامل معها، وبالاستناد إلى تقرير مؤسسة راند الأمريكية فإن من الضروري أن تتعامل القيادات الأمنية مع ثلاث محاور أساسية لفهم قابلية الاستجابة (السيطرة والتنسيق ضمن المناطق الحدودية، قدرة المؤسسات الأمنية، التعامل مع الهجمات المحتملة).[8]

أما المستوى الثاني، فإنه على صلة بتعزيز سلاسل الاستخبارات والتشارك التقني مع الحلفاء. وبحسب التقييمات الأمنية، فإن العديد من مذكرات التفاهم الموقعة بحاجة إلى تفعيل من قبل لجان فنية، لتحويلها إلى مجالات تنفيذية ضمن مسارح العمليات العراقية. وبالرجوع إلى معظم البيانات والتقييمات الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية، يمكن ملاحظة مقدار الضعف الذي يتم تشخيصه في مجالات العمل الاستخباري بين دول المنطقة، إذ ما يزال هذا المعيار بحاجة إلى إعادة تقييم من قبل

8. يتناول التقرير مجموعة من القواعد التي تضمن فاعلية الاستجابة في مواجهة التهديدات الإرهابية، للمزيد ينظر:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RRA700/RRA719-1/RAND_RRA719-1.pdf?utm

الحكومة العراقية وإعطائه مزيداً من الأولوية من قبل المؤسسات الاستخبارية.[9]

أما المستوى الثالث من معايير إدارة المخاطر، فهو يتعامل مع ضبط السلاح الداخلي، إذ إن انتشار السلاح وصعوبة ضبط حركة استخدامه من قبل الحكومة العراقية، مع احتمالات مواجهة مباشرة داخلية، قد تفقد المؤسسات الأمنية القدرة على احتواء العواقب الناتجة عن هذا المستوى، ناهيك عن طبيعة التفاعلات المحيطة بالمنطقة، والتي قد تكون إحدى مصادر الاستفزاز وإثارة الحرب.

إن استراتيجيات التحول في الأداء العسكري والأمني، وفقاً لمعايير التفاعل المحيطة بجوار العراق، بحاجة إلى معادلات منطقية تضمن الاستجابة السريعة للأحداث الطارئة والمحتملة. فالإشكاليات المتصلة بتقييم البيئة الاستراتيجية ما تزال في غاية التعقيد والتداخل بهذا الجانب.

9. Inherent Resolve Mission in Iraq and Syria Transitioning, https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/3920032/inherent-resolve-mission-in-iraq-and-syria-transitioning/

وفقاً لذلك، فإن المبادئ التوجيهية للاستجابة لمخاطر الأمن القومي تتطلب أن تكون كما هو موضح في المخطط أدناه:

ترتبط المبادئ التوجيهية للاستجابة للمخاطر بالطرق الفنية التي تتشكل بموجبها رؤية القادة الميدانيين لطبيعة المخاطر والتهديدات ضمن نطاق بيئة العمليات، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة وظائف القوى الإقليمية الهادفة إلى التمدد وتوسيع نفوذها، في ظل سياسة الضغوط التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية لصالح الكيان الصهيوني. فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار نمط الاستهداف الذي تمكن منه الكيان في اليمن، يمكن حينها فهم الدلالات الجديدة لقواعد الحرب، التي ستكون بلا شك هادفة إلى تغيير قواعد الاشتباك.

إن طبيعة التهديدات المركبة، مع احتمالات الحرب في المنطقة، سيكون لها تأثير كبير على الوضع الأمني للعراق، في ظل نقاط الضعف التي قد تظهر بسبب إعادة تموضع القوات الأمريكية، مما يستدعي تنسيقاً أكبر من حيث المهام والالتزام لتأمين هذه النقاط، بما يضمن تقليل درجة الخطر.

الخاتمة

في ضوء ما سبق، يتّضح أن إعادة التموضع العسكري الأميركي في العراق لم تعد تُقرأ فقط في إطار الترتيبات الأمنية أو الضرورات التكتيكية، بل باتت تُفسَّر – محلياً وإقليمياً – كمؤشر على تحوّلٍ في نوايا الولايات المتحدة الأمريكية، وربما كمقتربٍ يحمل رسائل استفزازية لأطراف فاعلة في الداخل والخارج.

هذا السلوك الأميركي، الذي يتّسم أحياناً بالتردد وأحياناً أخرى بالمفاجأة، يعكس نمطاً محيّراً في إدارة العلاقات الخارجية مع العراق، بين شراكة يُراد لها أن تستمر، ومواقف توحي بانفصال تدريجي أو إعادة تعريف للدور الأميركي تجاه العراق، يتأرجح بين الانسحاب والتثبيت، وبين الشراكة والضغط، مما يجعل من الصعب على الدولة العراقية بناء تصور ثابت وواضح حول مستقبل التعاون العسكري والأمني مع واشنطن.

ومثل هذه الأنماط غير المتسقة، أو التي تُفهم على أنها استفزازية، قد تُفسَّر من منظور أوسع ضمن تصاعد ظاهرة الاستفزازات في العلاقات الدولية في الآونة الأخيرة، والتي غالباً ما تكون نتيجة لعوامل بنيوية كالتاريخ العدائي، أو لسمات القيادة وإدراكها لطبيعة النظام الدولي. ولهذا، فإن ظاهرة الاستفزازات تستحق التوقف والتحليل، لا بوصفها مجرد ردود أفعال أو سلوكيات عابرة، بل كنمط غير تقليدي بدأ يتصاعد في تفاعلات الدول والجماعات داخل النظام الدولي، ويتخذ أشكالاً متعددة تشمل المجالين العسكري والسياسي.

وتشكل هذه الظاهرة مدخلاً لفهم سلوك الفاعلين الدوليين في سياقات تتداخل فيها مصالح الأمن، السيادة، والإدراك المتبادل للتهديد، كما في العلاقة المعقدة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org